الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

موجز السياسات

موجز سياسات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

تعزيز الإيرادات الضريبية في مصر: من أجل بناء نظام حديث وفعّال

مقدّمة

لقد واجَهَ الاقتصاد المصري العديد من التحديات في أعقاب جائحة كورونا (كوفيد-١٩) وفي خضم النزاع المستمر في الشرق الأوسط. وعلى وجه التحديد، فقد ارتفع معدل التضخم إلى ٣٥,٧ في المائة في عام ٢٠٢٤،([1]) وبلغت نسبة عجز الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٢,٤ في المائة في عام ٢٠٢٥،([2]) بينما ارتفع الدين العام إلى ٨٦,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٥.([3])

ولمعالجة هذا الضعف المتزايد في المالية العامة، تحتاج مصر إلى تعزيز تعبئة الإيرادات المحلية، وذلك بتحسين عملية تحصيل الضرائب وتحديث إدارة الضرائب. ويعد توسيع الإيرادات الضريبية أمرا ضروريا للحد من الاعتماد على الاقتراض الخارجي، ولتمويل الخدمات العامة الأساسية، وإيجاد حيز مالي للاستثمار، وذلك بغية تعزيز النمو الشامل والمستدام.

وإدراكا لأهمية التعبئة القوية للموارد المحلية، دخلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في شراكة مع مصلحة الضرائب المصرية من عام ٢٠٢٣ إلى عام ٢٠٢٥ للدفع بعملية الإصلاح الضريبي الشامل قُدما. وركزت هذه الشراكة على تعزيز القدرات الفنية، وتحديث الممارسات في مجال التدقيق، ومواءمة إدارة الضرائب في البلاد مع المعايير الدولية. ويهدف موجز السياسات الذي بين أيدينا إلى تسليط الضوء على العمل الذي تقوم به اللجنة لمساعدة مصر في معالجة التحديات الضريبية، ويتضمن توصيات بشأن كيفية تعزيز جهود الإصلاح.

والتحديات الرئيسية

لقد سجلت نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلاد منحى تنازليا منذ عام ٢٠٠٩، وهو ما يعكس وجود تحديات مستحكمة تواجه تعبئة الإيرادات. وبلغت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي (بما في ذلك المساهمات الاجتماعية) ١٤,٢ في المائة في عام ٢٠٢٢، وهو معدل أقل بكثير من المتوسط الذي يبلغ ٣٤ في المائة لدى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بل هو دون المتوسط الأفريقي الذي يبلغ ١٦ في المائة (انظر الشكل).([4])

1 Central Bank of Egypt, "Headline and core inflation- February 2024" (Cairo, 2024)

2 International Monetary Fund. (2025, October). Fiscal Monitor: Spending smarter—How efficient and well-allocated is public spending? Washington, DC: IMF. (Accessed on February 2026). Available at: https://www.imf.org/-/media/files/publications/fiscal-monitor/2025/october/english/text.pdf

3 Ibid,, "General government gross debt: Percent of GDP – 2025" Available at https://www.imf.org/external/datamapper/GGXWDG_NGDP@WEO/EGY?zoom=EGY&highlight=EGY (accessed on 15 October, 2025).

4 Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), "Revenue statistics in Africa 2024 - Egypt" (Paris, OECD Publishing, 2024). Available at https://www.oecd.org/en/publications/revenue-statistics-in-africa-2024_78e9af3a-en/support-materials.html

نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك اشتراكات الضمان الاجتماعي، ٢٠٢٢ (في المائة)

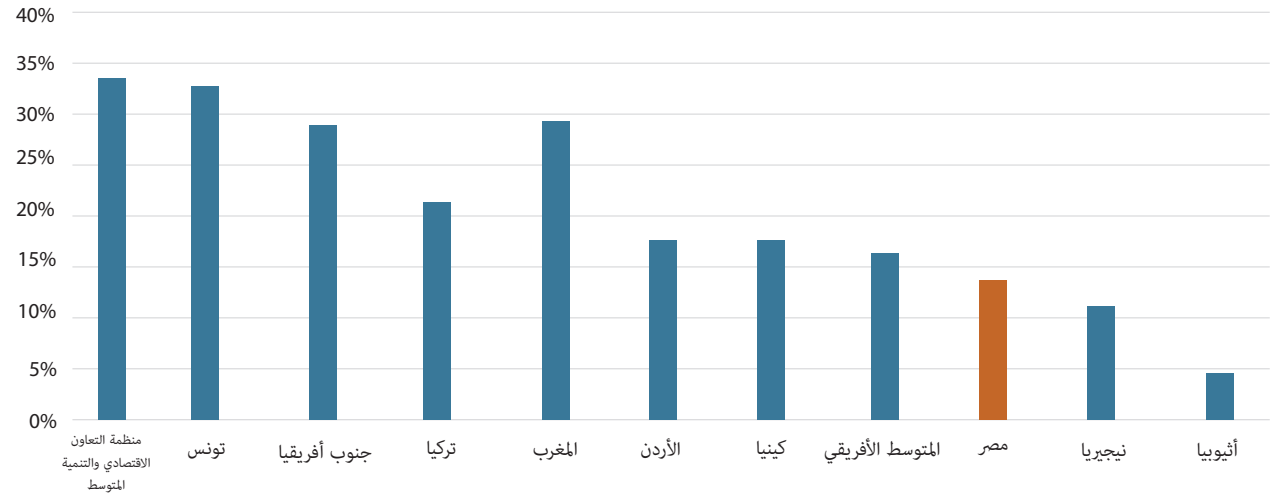

Facilitation and Trust as Drivers of :٢٠٢٤ Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), African Union Commission and African Tax Administration Forum, Revenue Statistics in Africa Nigeria, National Bureau of ;(٢٠٢٣ ,Highlights (Pretoria :٢٠٢٢ South Africa, National Treasury, Tax Statistics ;(٢٠٢٤ ,Voluntary Tax Compliance in Selected African Tax Administrations (Paris, OECD Publishing November ١٨ World Bank, "Tax revenue (% of GDP)", DataBank, available at https://data.worldbank.org/indicator/GC.TAX.TOTL.GD.ZS (accessed on ;(٢٠٢٣ ,Statistics, "Tax-to-GDP ratio: revised computation" (Abuja ٢٠٢٥)؛ OECD, "Revenue statistics (n.p., n.d – ٢٠٢٤ and .(Türkiye".)* م. ت. ت. م. ا = منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

وأطلقت مصر، في إطار استراتيجيتها للإيرادات على المدى المتوسط، التي أقرها مجلس الوزراء المصري في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، إصلاحا شاملا لمصلحة الضرائب المصرية لتحديث إدارة الضرائب بما يتماشى مع المعايير الدولية.([5]) وبتوجيه من رئيس الوزراء ووزير المالية، شُرع في تنفيذ سلسلة من المشاريع المتكاملة، وكانت المحطة الأولى المهمة في هذا الصدد إعادة تنظيم الإجراءات الضريبية. ورغم هذه الجهود، ظلت المشاكل الهيكلية والثغرات الإدارية قائمة.

أولا- المشكلات الهيكلية

لا يزال النظام الضريبي للبلاد يواجه تحديات هيكلية وتشغيلية. ولا يزال القطاع غير الرسمي الكبير، الذي كان يشكل ٦٦,٧ في المائة من إجمالي العمالة في عام ٢٠٢٠،([6]) خارج الشبكة الضريبية ويتسبب في تقييد الحيز المالي المتاح للبلاد. وتؤدي قوانين الضرائب المعقدة والتي عفا عليها الزمن، التي تتضمن العديد من الإعفاءات والأحكام المتداخلة، إلى زيادة تكاليف الامتثال وتثبيط الاستثمار. ويساهم اللجوء المفرط إلى الحوافز الضريبية، دون إجراء تحليل دقيق للتكلفة والعائد في غالب الأحيان، في تآكل القاعدة الضريبية والإخلال بقواعد المنافسة.

ثانيا- الثغرات الإدارية

لا تزال الممارسات في مجال التدقيق، من الناحية الإدارية، مجزّأة، ناهيك عن عدم الاتساق بين مكاتب الضرائب، وهو ما يؤدي إلى معاملة دافعي الضرائب معاملة غير متساوية. ولا يزال موظفو الضرائب، لا سيما العاملون في مجالات متخصصة مثل المعايير الدولية للإبلاغ المالي، والتسعير التحويلي، وعمليات التدقيق القطاعية، يعانون من محدودية في القدرات الفنية. وفي الوقت ذاته، تعاني مشاريع التحوّل الرقمي، مثل العمل بالفواتير الإلكترونية والإيصالات الإلكترونية والمراقبة الآنية للامتثال، من التأخير في الإنجاز، وهو ما أدى إلى تقويض فعالية جهود التحديث. ولا تزال هذه التحديات تعوق قدرة مصر على زيادة الإيرادات المحلية زيادة مستدامة وعلى تحسين كفاءة نظامها الضريبي.

الدعم المقدم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على صعيد السياسات

لقد جمع العمل الذي شرعت فيه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع مصر بين المساعدة الفنية وبناء القدرات المؤسسية. ونظمت اللجنة، في الفترة بين تموز/يوليو ٢٠٢٣ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥، سلسلة من ١٢ حلقة

5 Stoyan E Markov and others "Arabic Republic of Egypt: Egyptian Tax Authority– maintaining momentum in the implementation of the medium-term revenue strategy (MTRS)" (International Monetary Fund, April 2024).

6 OECD, International Labour Organization and United Nations Development Programme, Informality and Structural Transformation in Egypt, Iraq, and Jordan: A Framework for Assessing Policy Responses in the MENA Region (Paris, OECD Publishing, 2024).

الزيادة عاما بعد عام في الإيرادات الضريبية (فئات مختارة)

فئات الإيرادات ريبية	السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ (ملايين الجنيهات المصرية)	السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ (ملايين الجنيهات المصرية)	الزيادة عاما بعد عام (نسبة مئوية)
الضريبة على الرواتب	١١٧ ٤٨٣	١٥٥ ٦٨٩	٣٣
الضريبة على الدخل الشخصي	٨٠ ٨٠٠	١٠٦ ٦٣٧	٣٢
ضريبة القيمة المضافة	٥٣٢ ٨٦٢	٧٣٩ ٤١٨	٣٩
رسم الدمغة	٣٤ ٤٣٩	٤٤ ٣٩٣	٢٩

المصدر: مصر، وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، المجلد ٢٠، رقم ٥.

عمل تدريبية، استهدفت أكثر من ٢٠٠ موظف ومدير كبير (منهم ٤٠ امرأة). وكانت هذه الحلقات تهدف إلى معالجة أوجه القصور في مجالات التدقيق المتخصص والامتثال الضريبي، لا سيما في القطاعات ذات النمو المرتفع والمخاطر العالية مثل السياحة والعقارات والنقل البحري والزراعة والبناء. وكان التدريب يركز أيضا على القضايا المتعلقة بالضرائب الدولية، بما في ذلك التهرب الضريبي، والتسعير التحويلي، وتقييم المخاطر عبر الحدود.

وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت اللجنة في تطبيق القانون رقم ١٥٩ لعام ٢٠٢٣، الذي أنهى المعاملة الضريبية التفضيلية للشركات المملوكة للدولة. وتركزت المساعدة التي قدمتها اللجنة على تمكين المدققين من فهم القواعد الجديدة وتطبيقها بصورة موحدة، لا سيما في تقييم الإقرارات الضريبية للمؤسسات المملوكة للدولة وفي تحديد التخفيضات والديون التي أُهملت من قبل. وعملت اللجنة عن كثب مع مراكز دافعي الضرائب الكبار لمواءمة الممارسات في مجال التدقيق وتعزيز الاتساق في الإنفاذ. وفي النصف الأول من السنة المالية ٢٠٢٤-٢٠٢٥، ارتفعت الإيرادات المتأتية من الشركات المملوكة للدولة بأكثر من ١ مليار جنيه مصري (بزيادة قدرها ٥٨ في المائة). وبالإضافة إلى ذلك، ارتفع إجمالي الإيرادات الضريبية بنسبة ٣٨ في المائة من السنة المالية ٢٠٢٣-٢٠٢٤ إلى السنة المالية ٢٠٢٤-٢٠٢٥، من ١,٢٤ إلى ١,٧١ تريليون جنيه مصري. وبالفعل، فقد شهدت عدة فئات من الإيرادات الضريبية زيادات ملحوظة بوجه خاص (انظر الجدول). ويتبين مما سبق أن ثمة خطوةً كفيلةً بإحداث التحوّل قد اتخذت في سبيل إحقاق العدالة المالية والمساءلة.([7])

التوصيات والسبيل للمضي قدما

تتمتع مصر بإمكانات هائلة تمكنها من تعزيز تعبئة الإيرادات المحلية لدعم النمو الشامل وتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي. ولكي يتسنى تعزيز المكاسب التي تحققت مؤخرا، فإن مصر بحاجة إلى مواصلة جهودها لتعزيز فرص الحصول على التمويل ولتحديث الإجراءات الإدارية لنظامها الضريبي، وذلك بانتهاج الرقمنة، بالعمل، على سبيل المثال، على الدفع بعجلة التشغيل الآلي والإدماج التام للأدوات الرقمية، مثل الفواتير الإلكترونية ومراقبة الامتثال القائمة على المخاطر. ومن شأن تبسيط التشريعات الضريبية وتوحيدها أن يخفف من الأعباء الإدارية ويحسن الشفافية. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن إجراء مراجعة شاملة للحوافز والإعفاءات الضريبية أن يساعد على ضمان جعل الفوائد متوائمة مع الأهداف الإنمائية الوطنية.

أما على الصعيد المؤسسي، فسيكون من الأهمية بمكان بناء قدرات وطنية في مجالات متخصصة مثل الضرائب الدولية، والمعايير الدولية للإبلاغ المالي، وعمليات التدقيق الخاصة بقطاعات معينة. ويجب منح هذه القدرات طابعا مؤسسيا ضمن مصلحة الضرائب المصرية لضمان ديمومتها على المدى الطويل. ومن شأن إضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد غير الرسمي، عن طريق تبسيط النظم الضريبية وتحسين الخدمات المقدمة لدافعي الضرائب، أن يعزز القاعدة الضريبية ويزيد من الإنصاف في آن معا. وفي الوقت نفسه، من شأن مواصلة الجهود الرامية إلى وضع توجيهات موحدة في مجال التدقيق واعتمادها أن يؤدي إلى الحد من عدم الاتساق بين المكاتب وإلى تعزيز الثقة في النظام الضريبي.

7 مصر، وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، المجلد 20، رقم 5 (القاهرة، آذار/مارس 2025). متاح باللغة العربية فقط على الموقع التالي: https://assets.mof.gov.eg/files/9933fb30-9b34-a70d7f016915.pdf-11f0-3af3